

Distr.: Limited
15 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

مشروع التقرير

المقرر: أوليغ غيراسيمنكو (أوكرانيا)

إضافة

متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: لحة عامة والتقدم
الذي أحرزته الحكومات في تحقيق الغايات والأهداف المحددة
لعام ٢٠٠٨ في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية
في دورتها الاستثنائية العشرين
ألف- هيكل المناقشة

- ١- في جلساتها ١٢٧٦ إلى ١٢٧٨ المعقودة في ١٣ و ١٤ آذار/مارس، نظرت اللجنة في
البند ٤ من جدول الأعمال، المعنون "متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: لحة
عامة والتقدم الذي أحرزته الحكومات في تحقيق الغايات والأهداف المحددة لعامي ٢٠٠٣
و ٢٠٠٨ في الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية في دورتها الاستثنائية العشرين".
- ٢- وكان معروضا على اللجنة للنظر في هذا البند التقرير الاثناسنوي الرابع للمدير
التنفيذي عن مشكلة المخدرات العالمية (E/CN.7/2007/2 و Add.1 إلى Add.6).



٣- وقدم مدير شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عرضاً استهلالياً لبند جدول الأعمال. وألقى ممثل ألمانيا كلمة (نيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي). وتكلم أيضاً ممثلو أوكرانيا (نيابة عن جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا)، واليابان وإسرائيل وكندا وجمهورية كوريا وكوبا والاتحاد الروسي وكرواتيا وبيرو وميانمار وهنغاريا والنرويج والمملكة المتحدة والمكسيك والولايات المتحدة ولبنان. وتكلم أيضاً المراقبون عن جنوب أفريقيا وأذربيجان وإسبانيا وإكوادور وباكستان والبرتغال وأرمينيا. كما تكلم المراقبون عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والرابطة الدولية لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها.

المداولات

٤- أعرب الممثلون عن تقديرهم للمدير التنفيذي لما اتسم به تقريره الاثناسنوي الرابع عن مشكلة المخدرات العالمية (E/CN.7/2007/2 و Add.1 إلى Add.6) من نوعية عالية. وذكر أن ذلك التقرير الشامل يزود الدول الأعضاء بعرض قيم لما أحرزته الدول الأعضاء من تقدم في تحقيق أهداف الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، المعقودة في عام ١٩٩٨، ويتيح لها استخلاص استنتاجات بشأن المشاكل التي لا تزال تُواجه في تحقيق تلك الأهداف.

٥- وذكر أن تقرير المدير التنفيذي يبين أن الدول الأعضاء تواصل إحراز تقدم ملحوظ صوب تحقيق الغايات التي حددت لعام ٢٠٠٨ في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة. وعلى وجه الإجمال، تُظهر جهود المراقبة الدولية للمخدرات تقدماً وإنجازات.

٦- وذكر أن مشكلة المخدرات العالمية تمثل مسؤولية مشتركة بين جميع الدول. وأكد الممثلون مجدداً التزامهم بتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية باتباع نهج متوازن ومتكامل. وذكروا أن الإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية في تلك الدورة (الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة د-٢٠/٢) واتفاقيات الأمم المتحدة توفر الاطار القانوني العالمي لجميع أنشطة مكافحة المخدرات.

٧- وأبدى بعض الممثلين قلقهم إزاء تدي نسبة الردود على الاستبيان الخاص بالتقرير الاثناسنوي الرابع، مما أثار على دقة التحليل. ونظراً لأهمية الاستعراض الذي سيجري في عام ٢٠٠٨ لما أحرز من تقدم في تحقيق الأهداف التي حددت في الدورة الاستثنائية بعد انقضاء ١٠ سنوات على انعقادها، شجعت الدول الأعضاء على الوفاء بالتزامها الذي أعربت عنه في الإعلان السياسي، وعلى تقديم ردود كاملة وفي حينها على الاستبيان الخاص بالتقرير

الاثناسنوي الخامس في عام ٢٠٠٧. وشُدِّد على أن هذا الإبلاغ المحسَّن سيؤدي إلى فهم أفضل وتقييم أوفى للجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ خطط العمل والتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية، وسيساعد على صوغ أهداف للمستقبل.

٨- وأبدي تقدير لما قام به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أعمال لتنفيذ قرار لجنة المخدرات ١/٤٩. ورحب عدة ممثلين بالمشاورات الأولى بين الخبراء التي نظمها المكتب من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧ لدعم التقييم النهائي لتحقيق أهداف الدورة الاستثنائية من خلال جمع واستخدام بيانات وخبرات فنية تكميلية فيما يتعلق بالمخدرات. وسُلم بما قد يكون لهذه المعلومات من تأثير إيجابي على عملية التحليل، من حيث ضمانها إجراء استعراض قائم على أدلة. ورئي أن استخدام بيانات تكميلية من مختلف الهيئات الإقليمية، مثل لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات ومركز الرصد الأوروبي المعني بالمخدرات والإدمان عليها ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن المشاريع الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، هو أمر بالغ الفائدة. ودُكر أنه ينبغي للدول الأعضاء، أثناء استعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف التي حُدِّدت في الدورة الاستثنائية، أن تستفيد بالدروس المستخلصة من الرصد والتقييم في دعم سياسات فعالة قائمة على أدلة. ودُكر أيضا أن آليات الإبلاغ الحالية تتعلق بعمليات والتزامات وضعتها الدول الأعضاء، وأن التحليل المقبل يمكن أن يوسَّع بحيث يتناول أثر التدابير المتخذة وفعاليتها.

٩- وأبرز ممثلون آخرون أهمية إشراك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة في عملية استعراض الدورة الاستثنائية. وتكلم ممثل كندا باسم لجنة المنظمات غير الحكومية في فيينا فقدم عرضا موجزا لنتائج ملتقى المنظمات غير الحكومية الذي عُقد في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٧ على هامش الدورة الحالية للجنة المخدرات، ولما تعتمزم أوساط المنظمات غير الحكومية تقديمه من مساهمة في تقييم تحقيق الأهداف التي حُدِّدت في الدورة الاستثنائية.

١٠- وقدم عدة متكلمين معلومات عن التقدم الذي أحرزته حكوماتهم حتى الآن في بلوغ أهداف الدورة الاستثنائية. فقد اعتمدت عدة حكومات استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات أو خطط عمل تعزز اتباع نهج متوازن متعدد الجوانب أو قام بتحديث تلك الاستراتيجيات أو الخطط أو أحرز تقدما في تنفيذها. كما أفادوا عما حققته حكوماتهم من إنجازات في مختلف القطاعات الأخرى المشمولة بخطط العمل والتدابير التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية.

١١- وأبدي تقدير خاص لما حدث من تحسن في مجال خفض الطلب، إذ أحرز معظم الدول الأعضاء تقدماً في وضع استراتيجيات شاملة لخفض الطلب تركّز على الشباب والفئات المستضعفة. وذكر أن هناك حاجة مستمرة إلى استكشاف وتقاسم الممارسات الفضلى في علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم. وأبرز عدة متكلمين حدوث زيادات مثيرة للقلق في تعاطي أنواع معينة من المخدرات في بعض المناطق. ورئي أن التوازن بين العلاج وإعادة التأهيل من ناحية وإنفاذ القانون من ناحية أخرى هو أحد أهم جوانب الاستراتيجية المنبثقة عن الدورة الاستثنائية. وسلّم عدة متكلمين بأن الطريق إلى النجاح هو إحراز تقدم في خفض الطلب. وذكر أن تدابير العلاج ناجعة ومجدية التكلفة، وأن مردود الاستثمار في برامج خفض الطلب من شأنه أن يؤدي على المدى الطويل إلى خفض التكاليف المتصلة بمشاكل الإجرام والمشاكل الصحية.

١٢- وفيما يتعلق بخفض العرض، شدد عدة ممثلين على الحاجة إلى تحسين وتعزيز التعاون الدولي على مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وقيل إن المراقبة الجيدة للحدود ضرورية لمكافحة المخدرات مكافحة فعالة، شأنها في ذلك شأن إقامة تعاون عبر الحدود بين البلدان المتجاورة وعبر المناطق. وأبدي المندوبون تقديرهم البالغ لمبادرات إقليمية أوسع نطاقاً، مثل إنشاء المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى وميثاق باريس الذي اتفق عليه في المؤتمر المعني بدروب تهريب المخدرات من آسيا الوسطى إلى أوروبا، وللاجتماعات الإقليمية، مثل اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة المخدرات (اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط واجتماعات رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات)، وأكد الممثلون مجدداً التزامهم بها ودعمهم لها. وذكر أن تلك الأنشطة تسهم في صوغ استراتيجيات جماعية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف غير المشروعة. وقيل إن تبادل المعلومات المتعلقة بإنفاذ قوانين المخدرات وتقاسم الموارد والخبرات الفنية والممارسات الفضلى بين الدول الأعضاء هو أمر هام وينبغي المضي فيه. وأفاد عدد من الممثلين عن استخدام جمع المعلومات الاستخباراتية وأساليب التسليم المراقب من أجل تفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات في بلدانهم، وشددوا على الحاجة إلى مواصلة تحسين تلك الإجراءات وتوسيع نطاقها.

١٣- وأفاد عدد من الممثلين عن إعداد أو اعتماد تشريعات جديدة لمكافحة غسل الأموال في بلدانهم، وفقاً للمقتضيات والمعايير الدولية في هذا المجال، مثل التوصيات المنقحة الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال واتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة، من شأنها أن تمكن من كشف العائدات الإجرامية وتعقبها وحجزها ومصادرتها في

نهاية المطاف بصورة أنجح. وشدد بعض المتكلمين على ما تؤديه وحدات الاستخبارات المالية من دور بالغ الأهمية في تحليل الصفقات المالية المشبوهة، وأفادوا عن إنشاء وحدات استخبارات مالية في بلدانهم أو عن كيفية عملها. واسترعى الانتباه إلى أن العائدات غير المشروعة المتأتية من الاتجار بالمخدرات تستخدم في تمويل الإرهاب. وشدد على أهمية التعاون الدولي في هذا الصدد.

١٤- وذكر عدة ممثلين ما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من تأثير قوي على أحوال المخدرات في بلدانهم، وذكر أن المشكلة هي أشد ما تكون حدة في البلدان المصابة بالفقر وانعدام الأمن والركود الاقتصادي. ولذلك، يجدر بالدول الأعضاء أن تدرج تدابير مكافحة المخدرات والجريمة في استراتيجياتها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وذكر أيضا أن البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية معرضة لأن تصبح أسواقا ذات أولوية للاتجار الدولي بالمخدرات. كما شُدد على الحاجة إلى زيادة الموارد المالية المخصصة لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تلك البلدان.

١٥- وأفاد عدة متكلمين عما حققته حكوماتهم في السنوات القليلة الماضية من إبادة للمحاصيل غير المشروعة. وذكر عدة ممثلين أن زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة، التي كثيرا ما تكون لها صلة بالفقر والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، تمثل عائقا رئيسيا أمام التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة وسيادة القانون والاستقرار السياسي. وشدد الممثلون على استخدام مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والتدخلات الاجتماعية-الاقتصادية المتعاضدة لتوفير بديل للحاجة إلى زراعة المحاصيل غير المشروعة. وشدد أيضا على الحاجة إلى توازن بين التدابير البديلة وإنفاذ التشريعات وإبادة المحاصيل غير المشروعة.

١٦- وأبدى شتى الممثلين اهتماما خاصا بالمنشطات الأمفيتامينية وسلائفها. وذكروا أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لخفض العرض والطلب، خصوصا بين صفوف الشباب.

١٧- وذكر أن من الأهمية بمكان منع تسريب الكيمائيات السليفة المستخدمة في صنع الكوكايين والهيريون والمنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة.

١٨- وفيما يتعلق بالتعاون القضائي، شدد عدة ممثلين على أهمية التعاون الدولي والإقليمي، في التصدي بصورة فعالة للاتجار بالمخدرات، وأبدوا تقديرهم لجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا المجال؛ وأشار معظم الممثلين الذين تكلموا عن هذه المسألة إلى الحاجة إلى بناء ثقة متبادلة وإلى العمل معا على مواجهة هذا البلاء العالمي. وذكر بعضهم مختلف الوسائل التي اعتمدتها حكوماتهم لهذا الغرض، مثل إبرام

اتفاقات جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف بشأن تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية، واستخدام عمليات التسليم المراقب، وتنظيم دورات تدريب مشتركة واجراء تحقيقات مشتركة. كما أثار بضعة ممثلين مسألة الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان الأقل نمواً. وسُلم بأنه يجري إحراز تقدم في جميع القطاعات، ولكن ذكر أيضاً أنه إن يمكن تسريع وتيرة ذلك التقدم. وأهاب المتكلمون بالدول الأعضاء أن تعزز جهودها واستثماراتها للتحرك صوب تحقيق الأهداف التي حددت في الدورة الاستثنائية. وشُدّد بوجه خاص على ضرورة المضي في تعزيز التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي، وعلى ضرورة تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالقدرة على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

١٩- وذكر المشاركون أنهم يتطلعون إلى الاستعراض الوشيك للدورة الاستثنائية، الذي سيوفر فهماً أفضل لظاهرة المخدرات ويجعل التدخلات المقبلة أدق توجهاً وأكثر نجاعة.